الأمم المتحدة
A/HRC/42/63
الجمعية العامة
Distr.: General
26 July 2019
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والأربعون
٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في السودان

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان*

موجز

قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٢/٣٩، تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان لفترة سنة واحدة أو حتى بدء تشغيل مكتبٍ قطري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أيهما أسبق. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ويستند التقرير إلى المشاورات التي أجريت عن بعد والمعلومات التي أتاحتها للخبير المستقل حكومة السودان ومصادر أخرى، منها منظمات المجتمع المدني العاملة في السودان. ويحلل الخبير المستقل حالة حقوق الإنسان في السودان، ويبين التطورات الأخيرة والتحديات المستمرة لحقوق الإنسان في البلد، ويقيّم مدى تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الخبير المستقل السابقة، ويقدم توصيات موجهة إلى الحكومة والجهات المعنية الأخرى من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروفٍ خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.

GE.19-12761(A)
1912761

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة		٣
ثانياً –	المنهجية والعمل		٣
ثالثاً –	التطورات الرئيسية		٤
رابعاً –	التحديات الرئيسية لحقوق الإنسان		٧
	ألف – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية		٧
	باء – انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات		٨
	جيم – الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة		١٢
	دال – القيود المفروضة على حرية التعبير ومضايقة الصحفيين		١٥
	هاء – حقوق المرأة		١٧
	واو – حقوق الإنسان في دارفور		١٨
خامساً –	آليات المساءلة الوطنية		١٩
سادساً –	المساعدة التقنية وبناء القدرات		٢٠
سابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات		٢٢

أولاً- مقدمة

١- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٢/٣٩، تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان لفترة سنة واحدة أو حتى بدء تشغيل مكتبٍ قطري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أيهما أسبق. وطلب المجلس إلى الخبير المستقل أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ولايته يضمِّنه توصيات تتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، لكي ينظر فيه المجلس في دورته الثانية والأربعين.

٢- وفي القرار نفسه، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى المفوضية السامية وحكومة السودان العمل بصورة بناءة للتوصل إلى اتفاق بشأن الطرائق والولاية المتعلقتين بإنشاء مكتب قطري في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وتقديم تقارير شفوية عن التقدم المحرز فيما يخص فتح مكتب قطري خلال جلسة تحاور مكثّف في الدورة الحادية والأربعين للمجلس.

٣- ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩[(١)]. وعملاً بمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، عُرض مشروع تقرير على حكومة السودان لإتاحة الفرصة لها للتعليق على ملاحظات الخبير المستقل والنتائج التي توصل إليها.

٤- ويستند التقرير إلى المشاورات التي أجريت عن بُعد والمعلومات التي أتاحتها للخبير المستقل حكومة السودان ومصادر أخرى، منها منظمات المجتمع المدني العاملة في السودان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يتمكن الخبير المستقل من القيام بزيارة ميدانية إلى السودان لأنه لم يتلق إذناً بذلك من السلطات السودانية.

٥- ويعرب الخبير المستقل عن امتنانه لحكومة السودان لتعاونها المستمر معه، كما يعرب عن امتنانه لجميع الجهات الأخرى لما أطلعته عليه من معلومات وما قدمته له من مساعدة مطلوبة.

ثانياً- المنهجية والعمل

٦- في الفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير و١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، قدم الخبير المستقل أربعة طلبات خطية إلى حكومة السودان، عن طريق بعثتها الدائمة في جنيف، يطلب فيها الإذن له بإجراء زيارة ميدانية. وفي أوائل نيسان/أبريل، أذنت الحكومة للخبير المستقل بأن يجري زيارة للبلد في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو. غير أن السلطات الجديدة أبلغت الخبير المستقل، في ٢٣ نيسان/أبريل، عن طريق البعثة الدائمة للسودان لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بطلبها تأجيل زيارته الميدانية إلى وقت يحدد لاحقاً، وذلك عقب الإطاحة برئيس السودان، عمر البشير وبحكومة البلد آنذاك، في ١١ نيسان/أبريل. ولم تسفر متابعة المسألة عن توجيه دعوة رسمية جديدة إلى الخبير المستقل.

٧- واجتمع الخبير المستقل، في ١٧ حزيران/يونيه، بالقائم بأعمال البعثة الدائمة الذي أوضح أن الإذن بإجراء زيارة ميدانية معلق في انتظار إحراز تقدم في المحادثات المتعلقة بتشكيل

(١) سيقدم الخبير المستقل إلى مجلس حقوق الإنسان، في دورته الثانية والأربعين، إحاطة شفوية بالمستجدات التي طرأت على الحالة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

حكومة جديدة والجارية بين المجلس العسكري الانتقالي، وهو مجلس يتألف من كبار ضباط الجيش وقوى الحرية والتغيير، وهي عبارة عن ائتلاف من أحزاب المعارضة والرابطات المهنية ومجموعات المجتمع المدني شُكِّل في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وقدم القائم بالأعمال إلى الخبير المستقل إحاطة بشأن ما اتخذه المجلس العسكري الانتقالي من إجراءات للتحقيق في حالات القتل المبلغ عنها وغيرها من الحوادث التي يزعم أنها وقعت في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كما وافاه بمعلومات مستكملة عن رد الحكومة على تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٣٩ فيما يتعلق بإنشاء مكتب قطري لمفوضية حقوق الإنسان في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، دأبت الرئيسة السابقة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في السودان على إطلاع الخبير المستقل على الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتعامل مع الأحداث الجارية في البلد.

٨- وأصدر الخبير المستقل بياناً عاماً بشأن الحالة في السودان في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩، وضم صوته إلى ثلاثة بيانات عامة مشتركة، صدرت في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ و١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، على التوالي[٢]، وأصدر نداءين عاجلين مشتركين، في ١٥ شباط/فبراير و٢٨ آذار/مارس[٣]، ونشرة صحفية، في ٨ تموز/يوليه، مع غيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان[٤]. وفي تلك البيانات، أدان الخبير المستقل والمكلفين الآخرين بولايات ما أبلغ عنه من استخدام مفرط للقوة من جانب قوات الأمن ضد المتظاهرين، مذكراً السلطات بمسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين وعن كفالة إجراء تحقيق شامل ومستقل في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. وندد المكلفون بولايات أيضاً بالتدابير التي اتخذتها السلطات لقطع خدمة الإنترنت في السودان، مشيرين إلى أن تلك التدابير تندرج في إطار محاولة أوسع نطاقاً لتضييق الخناق على حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

٩- وكان الخبير المستقل يتواصل عن بُعد مع جماعات المجتمع المدني السودانية وأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان طيلة الفترة قيد الاستعراض. وفي حزيران/يونيه، اجتمع الخبير المستقل في جنيف مع عدد من المدافعين السودانيين عن حقوق الإنسان، وناقش الوضع في السودان مع دبلوماسيين في جنيف.

ثالثاً- التطورات الرئيسية

١٠- اندلعت المظاهرات التي عمت جميع أرجاء السودان في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والغذاء في ظل الأزمة الاقتصادية العميقة في البلد. فقد ظل السودان يعاني لسنوات من فقدان إيرادات النفط في أعقاب استقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١، وما انفكت عجلة الاقتصاد تتباطأ من جراء الجزاءات الدولية المفروضة منذ أمد طويل وحالات الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية المبلغ عنها، التي يُزعم ضلوع قادة حزب المؤتمر الوطني

(٢) يمكن الاطلاع عليها في الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/CountriesMandates/SD/Pages/IESudan.aspx.

(٣) للاطلاع على تفاصيل جميع الرسائل الموجهة والردود الواردة في إطار الولاية، انظر https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments. للاطلاع على النداءات العاجلة المشتركة المذكورة هنا، انظر SDN 1/2019 and SDN 2/2019.

(٤) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24803&LangID=E.

الحاكم فيها. وفي عام ٢٠١٨، أدت دعوة الحزب الحاكم إلى إجراء إصلاح دستوري لتمكين الرئيس البشير من الترشح لفترة رئاسية أخرى في انتخابات عام ٢٠٢٠ إلى اندلاع أزمة سياسية. وطالب المتظاهرون الذين كان يقودهم تحالف قوى الحرية والتغيير بتخفيف العبء الاقتصادي وبتغيير في الحكومة تحقيقاً لذلك المطلب.

١١- وفي الفترة التي سبقت الأزمة الاقتصادية، بذلت حكومة السودان جهوداً لتشجيع الاستثمار الأجنبي. وبعد رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية، اعتباراً من ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شرع السودان والولايات المتحدة في مباحثات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ لحث الولايات المتحدة على رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب باعتبار ذلك عنصراً أساسياً لتحفيز التمويل الإنمائي الدولي.

١٢- وفي ١ كانون الثاني/يناير، عقب موجة المظاهرات وما صاحبها من ادعاءات وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، أنشأ الرئيس البشير لجنة وطنية لتقصي الحقائق برئاسة وزير العدل، وأنشأ مكتب النائب العام لجنة تحقيق أخرى. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أكدت المفوضة السامية استعداد المفوضية لنشر فريق لإسداء المشورة للسلطات وللمساعدة في التأكد من أن السلطات تتصرف وفقاً لالتزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان. ولم تتلق المفوضية السامية أي رد في هذا الصدد حتى الآن(٥).

١٣- وفي ٢٢ شباط/فبراير، أعلن الرئيس البشير حالة الطوارئ، التي أقر المجلس التشريعي في ١١ آذار/مارس سريانها لمدة ستة أشهر. ثم أصدرت الحكومة سلسلة من المراسيم التي تحظر تنظيم التجمعات العامة والمسيرات والإضرابات بدون إذن السلطات المختصة، وتخول قوات الأمن صلاحيات واسعة تتمثل في الاعتقال والتفتيش وتقييد حرية التنقل. وأنشئت محاكم طوارئ لمحاكمة المتظاهرين المعتقلين.

١٤- وتصاعدت حدة المواجهات بين المتظاهرين والحكومة في ٦ نيسان/أبريل، عندما بدأ آلاف المتظاهرين اعتصاماً أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية في الخرطوم، وطالبوا الجيش بالانحياز إلى مطالبهم. ونظمت اعتصامات مماثلة أمام مقار قيادات القوات المسلحة السودانية في الولايات الأخرى، بما في ذلك في دارفور. وحاولت قوات جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الخرطوم، التي تخضع لقيادة منفصلة عن قيادة القوات المسلحة، فض الاعتصام يومي ٨ و٩ نيسان/أبريل، باستخدام الغاز المسيل للدموع وأيضاً باستخدام الذخيرة الحية حسبما أفادت به التقارير. وأشارت تقارير موثوقة إلى أن صغار ضباط القوات المسلحة تدخلوا لحماية المتظاهرين واشتبكوا مع قوات تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني.

١٥- وأفادت التقارير بأن الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن، ولا سيما من جانب أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني، ضد المتظاهرين بلغ أوجه خلال الأحداث التي وقعت في أوائل نيسان/أبريل. وأفادت تقارير متعددة بأن قوات الأمن اقتحمت وداهمت مستشفيات ومساجد وجامعات ومنازل. وفي ٨ نيسان/أبريل، أفادت الحكومة بأن ٤٦ شخصاً قتلوا منذ بداية المظاهرات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨(٦). غير أن الجماعات المعنية بحقوق

(٥) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24080&LangID=E.

(٦) "السودان يقول إن عدد القتلى ارتفع إلى ٤٦ قتيلاً"، صحيفة *سودان تريبيون*، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

الإنسان ولجنة أطباء السودان المركزية، المنتمية لتجمع المهنيين السودانيين، أشارت في وقت لاحق إلى أن عدد القتلى في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ونيسان/أبريل يتجاوز المائة. وأشارت التقارير أيضاً إلى أن عدداً هائلاً من المتظاهرين اعتقلوا تعسفاً، بمن فيهم زعماء أحزاب معارِضة وناشطون سياسيون وصحفيون وأفراد من المجتمع المدني وأطباء ومهندسون وأساتذة جامعات وطلاب. وفرضت الحكومة قيوداً صارمة على وسائل الإعلام الوطنية والدولية، فحظرت عدداً من الصحف المحلية، وداهمت مكتب شبكة قناة الجزيرة في الخرطوم، في ٧ نيسان/أبريل، وأغلقت شبكة قناة الجزيرة في ٩ نيسان/أبريل.

١٦- وفي ١١ نيسان/أبريل، أطاح المجلس العسكري الانتقالي الجديد آنذاك بالرئيس البشير وحكومته. وتولى رئاسة المجلس العسكري الانتقالي لفترة وجيزة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع، عوض ابن عوف، الذي تنحى عن منصبه في ١٢ نيسان/أبريل، ثم عين الفريق أوّل عبد الفتاح البرهان رئيساً جديداً للمجلس. وعين الفريق أول محمد حمدان دقلو، قائد قوات الدعم السريع، المعروف أيضاً باسم حميدتي، نائباً لرئيس المجلس. وتلبية لمطالب قوى الحرية والتغيير، استقال أربعة من أعضاء المجلس العسكري الانتقالي إلى جانب مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني من مناصبهم. وأقيل الممثلان الدائمان للسودان لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف من منصبيهما. وأفرج عن مئات المعتقلين السياسيين، وربما الآلاف منهم.

١٧- ودفعت التغيرات المفاجئة في السلطة في السودان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى إصدار بيان في ١٥ نيسان/أبريل يطلب فيه تسليم السلطة إلى سلطة انتقالية بقيادة مدنية في غضون ١٥ يوماً؛ ثم مُددت هذه المهلة لاحقاً إلى فترة إضافية تصل إلى ٦٠ يوماً، أي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه.

١٨- وأثرت الأحداث التي وقعت في الخرطوم وفي جميع أرجاء البلد تأثيراً شديداً في دارفور، إذ أفادت التقارير بأن الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن ضد المتظاهرين أسفر عن مقتل ٤٧ مدنياً وجرح ١٨٦ مدنياً في الفترة ما بين ١١ نيسان/أبريل و١٢ حزيران/يونيه. وفي أحد أهم هذه الحوادث من حيث عدد القتلى والجرحى، أفاد سكان قرية دليج في وسط دارفور بأن رجالاً مسلحين ينتمون إلى قوات الدعم السريع، على حد زعم سكان القرية، شنوا هجوماً على قريتهم يومي ٩ و١٠ حزيران/يونيه، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٥ شخصاً ودمار شديد للمنازل والمتاجر وغيرها من الممتلكات الخاصة.

١٩- وقد أثرت سلسلة المظاهرات ورد الحكومة وقوات الأمن عليها ابتداء من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في عملية السلام في دارفور أيضاً. فرغم توقيع حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان - جناح مني مناوي وحكومة السودان على اتفاق مرحلة ما قبل التفاوض في ٦ كانون الأول/ديسمبر، علقت الحركات الدارفورية الموقعة مشاركتها في مفاوضات المتابعة تضامناً مع المتظاهرين. وأصبح العديد من الحركات المسلحة في دارفور من الأعضاء المؤسسين لقوى الحرية والتغيير، فرحبت بسقوط الرئيس البشير وأيدت المطالب المنادية بتشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية، ولكنها لم تكن قد عبرت، بحلول نهاية حزيران/يونيه، عن موقف متسق بشأن دورها في العملية الانتقالية. وأشارت التقارير أيضاً إلى أنه تم التوصل، في ٢٧ حزيران/يونيه، في تشاد، برعاية رئيس تشاد، إدريس ديبي، إلى تفاهم بشأن وقف الأعمال

العدائية، بين نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي، الفريق أول دقلو، وممثلي جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.

٢٠- وفي ٧ أيار/مايو، أقيلت رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إيمان فتح الرحمن، وعُينت حرية إسماعيل خلفاً لها. وقد شغلت الرئيسة الجديدة هذا المنصب من قبل، ولكن الحكومة السابقة أقالتها من منصبها في عام ٢٠١٨.

٢١- وأجرى قادة المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير محادثات في الخرطوم طيلة شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، بينما واصل آلاف السكان الاعتصام يومياً في المدينة. وفي مطلع حزيران/يونيه، في ضوء النتائج المتواضعة التي أفضت إليها المحادثات وتصاعد التوترات، أقدمت قوات الأمن، في ٣ حزيران/يونيه، بقيادة قوات الدعم السريع، على فض الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، من خلال استخدام القوة استخداماً مفرطاً، حسبما أفادت به التقارير، مما أدى إلى مقتل وإصابة أعداد كبيرة من المواطنين. واستمرت العمليات الأمنية التي استهدفت المتظاهرين في الأيام التالية. وعُلقت المحادثات في أعقاب أحداث ٣ حزيران/يونيه. وفي وقت لاحق، قُدِّم الدعم من خلال وسيط إثيوبي ومبعوث خاص من الاتحاد الأفريقي تيسيراً لاستئناف المحادثات.

٢٢- وأفادت السلطات السودانية بأن عدد القتلى في ٣ حزيران/يونيه والأسبوعين التاليين بلغ ٧٠ شخصاً، بينما أفادت لجنة أطباء السودان المركزية بأن ما لا يقل عن ١١٥ مدنياً قتلوا في تلك الفترة. وأنشئت لجنة تحقيق وطنية تولى رئاستها ممثل عن النائب العام.

٢٣- وقرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ٦ حزيران/يونيه، تعليق مشاركة السودان في جميع أنشطة المنظمة إلى حين إقامة سُلطة مدنية فعلياً. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أبلغت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان بأنها لم تتلق أي رد من الحكومة على طلبها زيارة البلد للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ ٣ حزيران/يونيه.

٢٤- وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن مظاهرات حاشدة عمت مدن السودان، بما فيها الخرطوم وأم درمان وكسلا والقضارف وبورتسودان ومدني وعطبرة والفاشر ونيالا وزالنجي وكوستي، استجابةً لمطالب تجمع المهنيين السودانيين بإقامة سلطة انتقالية بقيادة مدنية. وأفادت التقارير بأن الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٧ مدنيين، من بينهم طبيب، وإصابة أكثر من ١٨٠ شخصاً. وتشير التقارير أيضاً إلى أن أفراداً من قوات الدعم السريع وقوات أمنية أخرى اقتحموا ثلاثة مستشفيات، منها المستشفى العسكري في أم درمان، والمستشفى العمومي في القضارف ومستشفى الطبيب في الخرطوم.

رابعاً- التحديات الرئيسية لحقوق الإنسان

ألف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٢٥- عندما بدأت المظاهرات الجماهيرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان المطلب الرئيسي للمتظاهرين تخفيف الآثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية الحادة في السودان، ولا سيما

عن أسعار الغذاء والوقود والسلع الأساسية الأخرى التي ارتفعت ارتفاعاً حاداً بنهاية عام ٢٠١٨ (انظر الفقرة ١٠ أعلاه).

٢٦- وركزت المفاوضات التي أعقبت رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة من قِبل الولايات المتحدة (انظر الفقرة ١١ أعلاه) على ما مجموعه ستة مسارات، منها إحراز مزيد من التقدم في وقف الأعمال العدائية في دارفور والمنطقتين، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وإحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان. غير أن الولايات المتحدة علقت المحادثات بعد الإطاحة بالرئيس البشير ريثما تُقام سلطة انتقالية بقيادة مدنية.

٢٧- ووفقاً للفريق القطري المعني بالعمل الإنساني في السودان، كان عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية يربو على ٨ ملايين شخص قبل أحداث ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وأفاد الفريق القطري بأن ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة، والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والأدوية وغيرها من السلع الأساسية أدى إلى إضعاف القوة الشرائية والتقليل من سبل حصول المجتمعات المحلية المستضعفة أصلاً على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والمياه وغير ذلك من الضروريات الأساسية. وحدثت هذه التطورات على خلفية سنوات من النزاع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ولاحظ الفريق أن الأشخاص الذين حصلوا من قبل على المساعدة الإنسانية باتوا يحتاجون الآن إلى مزيد من الدعم، وأن عدداً متزايداً من أفراد الشعب السوداني ستحتاج إلى الدعم المنقذ للحياة في الأشهر القادمة. وأعرب الفريق عن قلقه البالغ إزاء سبل العيش، والعنف الذي يستهدف النازحين وغيره من أشكال تصاعد حِدة التوترات الإثنية. وأفاد نازحون في عدد من المواقع في دارفور بأن العرب الرحل هددوهم باللجوء إلى العنف لمنعهم من زراعة مزارعهم[٧].

٢٨- وأكد الفريق القطري أن القلاقل المدنية والعمليات التي تنفذها قوات الأمن أثرت سلباً في العمليات الإنسانية خلال الفترة قيد الاستعراض. وواجهت المنظمات الإنسانية صعوبات متزايدة في جلب الإمدادات، بما في ذلك الأدوية واللوازم الطبية، عبر بورتسودان ومطار الخرطوم، ويعزى ذلك أساساً إلى طول إجراءات التخليص الجمركي والتأخير في الحصول على التراخيص اللازمة. وصودفت صعوبات في نقل الإمدادات عبر حدود الولايات. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الاحتجاجات العنيفة المتقطعة وحالات نهب الإمدادات الإنسانية في مخيمات النازحين، ولا سيما في دارفور، إلى تعطيل العمليات الإنسانية. وعرقلت الأزمة الاقتصادية جهود المعونة، حيث أثر نقص السيولة المالية في العمليات الإنسانية وفي جهود الاستجابة السريعة، في الوقت الذي استمر فيه شح الوقود في المواقع الميدانية وارتفاع أسعار السلع والخدمات، بما فيها النقل[٨].

باء- انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

٢٩- ما لبثت المظاهرات الكبرى في الخرطوم وغيرها من مدن السودان أن بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ حتى ظهرت تقارير تدعي أن المحتجين يتعرضون لأعمال قمع عنيف على يد قوات الأمن السودانية. فقد تلقى الخبير المستقل تقارير تفيد بأن قوات الأمن التي نشرت

(٧) Humanitarian country team in the Sudan, "Key messages on the humanitarian situation" (June 2019).

(٨) المرجع نفسه.

بأعداد كبيرة في جميع أنحاء الخرطوم، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، استخدمت الذخيرة الحية لتفريق حشود المتظاهرين، مما أدى إلى مقتل وجرح العديد من المتظاهرين. وأفادت التقارير بأن القناصة استخدموا المرافق المدنية، بما فيها المدارس، لاستهداف المتظاهرين. وصرح المتحدث الرسمي باسم الحكومة، خلال مؤتمر صحفي عقد في الخرطوم في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، بأن ١٩ شخصاً قتلوا وأن ١٠٧ أشخاص اعتقلوا أثناء تلك المظاهرات. وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة إن معظم المعتقلين ينتمون إلى جيش تحرير السودان – جناح عبد الواحد، وهي حركة مسلحة دارفورية، وهو ما نفاه زعيم الحركة.

٣٠- وتلقى الخبير المستقل معلومات مفادها أن الرئيس البشير استشهد بآية قرآنية لتبرير الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين ووصف تلك المظاهرات علناً بأنها أفعال مخلة بالنظام العام، وذلك خلال اجتماع عقده مع قيادة الشرطة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهو اجتماع سجل وبُث على شبكتي قناة السودان وقناة الحدث[٩]. واتهم الرئيس كذلك أطرافاً لم يسمها بالسعي إلى زعزعة استقرار الأمن. وفي مقابلة إعلامية بُثت على قناة سودانية ٢٤، في ٨ كانون الثاني/يناير، قال علي عثمان طه، وهو النائب الأول السابق لرئيس الجمهورية وأحد قادة حزب المؤتمر الوطني الحاكم، إن أفراد ميليشيات حزب المؤتمر الوطني شاركوا في قمع المظاهرات، مشيراً إلى وجود "كتائب ظل" مستعدة للتضحية بحياتها من أجل النظام.

٣١- وفي بيان صحفي صدر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، حث الخبير المستقل والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات السلطات على وقف الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن، الذي أفادت به التقارير والذي أسفر عن مقتل متظاهرين سلميين. وفي ذلك البيان الصحفي، حث الخبيران حكومة السودان على إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة في تلك الأحداث[١٠].

٣٢- وما انفك الخبير المستقل يتلقى تقارير عن الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن في الوقت الذي استمرت فيه المظاهرات في عام ٢٠١٩. وأفادت مصادر مختلفة بأن شرطة مكافحة الشغب أطلقت الغاز المسيل للدموع، فيما يبدو، في ٩ كانون الثاني/يناير، على المتظاهرين الذين كانوا يطالبون باستقالة الرئيس بينما كانوا يسيرون صوب المجلس التشريعي الوطني في الخرطوم. وتفيد التقارير بأن أعمال العنف في ذلك اليوم أدت إلى مقتل ما لا يقل عن اثنين من المتظاهرين وإصابة ثمانية منهم. ووفقاً لما تلقاه الخبير المستقل من تقارير ورسائل من المصادر الميدانية، تعقبت قوات الأمن بعد ذلك بعض المتظاهرين إلى داخل مستشفى أم درمان واقتحمت قسم الطوارئ فيه، حيث يزعم أنها أطلقت الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية داخل حرم المستشفى. وأفادت التقارير بأن رجالاً مسلحين يرتدون زياً مدنياً شوهدوا وهم يطاردون المتظاهرين إلى جانب شرطة مكافحة الشغب.

٣٣- وأدان كل من وزير الصحة في البلد واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونقابة أطباء السودان، من بين منظمات المجتمع المدني الأخرى، إدانة صريحة استخدام قوات الأمن للقوة

(٩) متاحة في الرابط التالي: www.youtube.com/watch?v=d4IpRQxgjZY، وهو رابط نُشر في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١٠) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24049&LangID=E.

والهجوم الذي وقع في ٩ كانون الثاني/يناير على مستشفى أم درمان. وقال متحدث رسمي باسم الشرطة الوطنية، في تصريح لوكالة أنباء السودان، إن الشرطة سجلت وقوع ثلاث حالات وفاة وعدد من الإصابات خلال المظاهرات التي شهدتها أم درمان في ٩ كانون الثاني/يناير، وإنها تحقق في الحادث(١١).

٣٤- واستمرت الهجمات من قِبل قوات الأمن في الأيام التالية. ففي ١٣ كانون الثاني/يناير، اقتحمت قوات الأمن أيضاً مستشفى بحري الجامعي ومستشفى الحاج الصافي وأطلقت أعيرة نارية داخلهما. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير بأن بابكر عبد الحميد، وهو طبيب، قُتل برصاص قوات الأمن في الخرطوم عندما كان يسعف المتظاهرين الجرحى. ونفى جهاز الأمن والمخابرات الوطني هذه التقارير، مدعياً أن متظاهراً أطلق النار على الطبيب.

٣٥- وفي ٨ و٩ نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن استخدام القوة من جانب جهاز الأمن والمخابرات الوطني لفض الاعتصام الحاشد أمام مقر قيادة القوات المسلحة في الخرطوم وما صاحبه من اشتباكات مع ضباط القوات المسلحة أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢١ شخصاً وجرح ١٥٣ شخصاً، وفقاً للجنة أطباء السودان المركزية. وتشمل إحصاءات اللجنة للقتلى ١٦ متظاهراً و٥ ضباط من القوات المسلحة السودانية.

٣٦- ووقعت اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين أيضاً في سلسة من الحوادث في دارفور وجنوب كردفان في الأسابيع التي تلت الإطاحة بالرئيس البشير. ففي ٢١ نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن المتظاهرين في كتم، بشمال دارفور، أحاطوا بمكتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني وارتكبوا أفعال تدمير للممتلكات. فتصدت لهم قوات الأمن، التي يزعم أنها أطلقت النار بشكل عشوائي على الحشود، مما أسفر عن إصابة ما لا يقل عن سبعة مدنيين، من بينهم قُصَّر. وفي اليوم نفسه، أسفرت أعمال العنف بين المتظاهرين وقوات جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الليري، بجنوب كردفان، عن مقتل تسعة من أفراد الجهاز وإصابة أربعة مدنيين بجروح، وفقاً للتقارير الواردة من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

٣٧- ووفقاً لمعلومات تلقاها الخبير المستقل، يزعم أن شخصين قتلا وأصيب خمسة أشخاص آخرين بجروح، في ٢ أيار/مايو، من جراء استخدام قوات الدعم السريع الذخيرة الحية لتفريق شباب كانوا يتظاهرون احتجاجاً على وجود تلك القوات في بلدة مستري بشرق دارفور.

٣٨- وتلقى الخبير المستقل معلومات تفيد بأن قوات الأمن في نيالا، بولاية جنوب دارفور، استخدمت القوة المفرطة، بما في ذلك الذخيرة الحية، في ٤ أيار/مايو لتفريق حوالي ألفي شخص كانوا يشاركون في المظاهرات المطالبة بتحسين الخدمات في مخيم للنازحين في عطاش، داخل حدود البلدة. وتفيد التقارير بأن العديد من المتظاهرين تعرضوا لإصابات بطلقات نارية. ويزعم أيضاً أن شرطة مكافحة الشغب اقتحمت قسم الطوارئ في المستشفى المحلي. وتفيد التقارير الواردة بأن ما لا يقل عن ستة أشخاص أصيبوا بجروح على يد قوات الأمن خلال الأحداث التي شهدتها نيالا في ٤ أيار/مايو. وحظر والي جنوب دارفور المظاهرات في جميع أنحاء الولاية في أعقاب ذلك الحادث.

(١١) "Anti-govt protesters killed in Omdurman", Africanews, 10 January 2019.

٣٩- وأشارت التقارير إلى أن أفراداً من قوات الأمن كانوا يرتدون الزي الرسمي لقوات الدعم السريع ويستقلون سياراتها أطلقوا الذخيرة الحية على المتظاهرين في الخرطوم، في ١٣ أيار/مايو، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص، من بينهم ضابط في القوات المسلحة. وبعد ذلك بيومين، يزعم أن أفراد قوات الدعم السريع أطلقوا الذخيرة الحية على المتظاهرين الذين كانوا يحاولون منع إزالة المتاريس المقامة على الطريق حول مقر قيادة القوات المسلحة. وأفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن ٦ أشخاص وإصابة حوالي ١٠٠ شخص بجروح.

٤٠- وأفادت التقارير بأن العملية المشتركة التي نفذتها قوات الأمن لفض الاعتصام السلمي الحاشد أمام مقر قيادة القوات المسلحة أسفرت عن وقوع خسائر فادحة في الأرواح في الخرطوم في ٣ حزيران/يونيه. وأفادت تقارير موثوقة بأن أكثر من ١٠٠ متظاهر قتلوا وبأن ١٠٠ متظاهر آخر أصيبوا بجروح في أعمال العنف التي وقعت في ذلك اليوم وفي الأيام التي تلته. وأفادت التقارير بأن قوات الأمن داهمت مستشفيات ومستوصفات واعتدت على الموظفين الطبيين الذين كانوا يعالجون الجرحى. ووفقاً لروايات متضاربة من مصادر طبية وجماعات مجتمع مدني مختلفة، انتُشل من النيل ما لا يقل عن ١٠ جثث، وربما العشرات، من جثث المتظاهرين خلال الأيام التي أعقبت ٣ حزيران/يونيه، ويزعم أن قوات الأمن التي شاركت في العملية المذكورة هي التي ألقت بها في النيل. وتلقى الخبير المستقل أيضاً ادعاءات تفيد بارتكاب أفعال اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في حق النساء والرجال على حد سواء خلال قمع الاعتصام، كما تلقى معلومات تقدِّر عدد المتظاهرين المفقودين في نهاية حزيران/يونيه بالمئات.

٤١- وأبلغت مصادر الخبير المستقل بأن حدة التوترات اشتدت في حزيران/يونيه، في قرية دليج، بوسط دارفور، بين السكان المحليين وأفراد قوات الدعم السريع العرب في المنطقة. ووفقاً للتقارير الواردة، يزعم أن رجالاً مسلحين من القبائل العربية، يرجح أنهم من أفراد قوات الدعم السريع، شنوا هجوماً على المدنيين في دليج والقرى المحيطة بها في ٩ و١٠ حزيران/يونيه، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٥ مدنياً وإصابة ١٥ مدنياً آخر بجروح. وأفادت المصادر أيضاً بتدمير العشرات من المنازل والمتاجر في دليج ونهب المئات من رؤوس الماشية.

٤٢- وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أفيد بأن قوات الدعم السريع وقوات الأمن استخدمت القوة استخداماً مفرطاً ضد المتظاهرين في العديد من مدن البلد. ووفقاً لتقارير إعلامية[١٢]، صرح وكيل وزارة الصحة مساء يوم ٣٠ حزيران/يونيه بأن ٧ أشخاص قتلوا وأن ١٨١ شخصاً أصيبوا بجروح خلال المظاهرات في ذلك اليوم. وأضاف كذلك أن عدد الجرحى المصابين بطلقات نارية يبلغ ٢٧ جريحاً وأن بقية الإصابات تسبب فيها المتظاهرون. وذكر أن ١٠ من أفراد القوات النظامية أصيبوا بجروح أثناء المظاهرات، منهم ٣ من أفراد قوات الدعم السريع أصيبوا بطلقات نارية، أما أفراد القوات النظامية السبعة الآخرين فأصيبوا من جراء قذف المتظاهرين لهم بالحجارة. وأفادت لجنة أطباء السودان المركزية بأن سبعة متظاهرين قتلوا في أم درمان وعطبرة من جراء إصابتهم برصاص حي أطلقته عليهم قوات الدعم السريع وقوات أمنية أخرى. وأفادت التقارير بأنه عثر على جثث ثلاثة ناشطين في خور أبو عنجة في أم درمان صباح يوم ١ تموز/يوليه، وأن آثار التعذيب كانت بادية عليها. وأشارت التقارير أيضاً إلى أن قوات الدعم السريع

(١٢) انظر، مثلاً، www.swissinfo.ch/eng/tens-of-thousands-demand-civilian-rule-in-sudan--at-least-seven-killed/45066904.

وقوات الأمن وقوات الشرطة اقتحمت المستشفى العمومي في مدينة القضارف وهي تطارد المتظاهرين وأنها أطلقت الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي داخل حرم المستشفى، مما أدى إلى إصابة متظاهر واحد على الأقل بجروح. وأكدت المصادر أيضاً أن قوات مشتركة من قوات الدعم السريع والشرطة طاردت المتظاهرين في المستشفى العسكري في أم درمان، وأطلقت الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي فأردت أحد الموظفين الطبيين قتيلاً داخل المستشفى. وقد أبلغت لجنة أطباء السودان المركزية عن مقتل ما مجموعه سبعة موظفين طبيين، من بينهم هذا الموظف الذي يدعى أنه قتل في أم درمان. ويُدعى أن قوات مشتركة تتألف من قوات الدعم السريع وقوات الشرطة اقتحمت أيضاً مستشفى الطبيب في الخرطوم.

جيم- الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة

٤٣- تلقى الخبير المستقل، منذ بداية المظاهرات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تقارير من مصادر متعددة عن أعداد هائلة من حالات الاعتقال والاحتجاز على يد أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وذكر وزير الداخلية، متحدثاً أمام البرلمان في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أن ٨١٦ شخصاً اعتقلوا خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من المظاهرات. وتشير المعلومات الواردة من الجماعات المعنية بحقوق الإنسان إلى أن عدد حالات الاحتجاز ربما كان أعلى بكثير آنذاك. وتشير التقارير الإضافية التي تلقها الخبير المستقل من مصادر ميدانية متعددة إلى أن الآلاف من الأشخاص اعتقلوا واحتجزوا في ظروف لها علاقة بتلك المظاهرات خلال الفترة قيد الاستعراض. وتشير المعلومات الواردة إلى أن العديد من الأفراد اعتقلوا مرات عدة. ومن بين من شملتهم عمليات الاعتقال والاحتجاز، قادة الأحزاب المعارِضة والناشطون السياسيون والناشطون من المجتمع المدني والصحفيون والطلاب وأساتذة الجامعات، والمهنيون، مثل الأطباء والمحامين والمهندسين.

٤٤- وتضمنت التقارير أيضاً ادعاءات ارتكاب أفعال تعذيب وسوء معاملة وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز على يد السلطات السودانية خلال الفترة قيد الاستعراض. ووفقاً لما ذكرته مصادر من المجتمع المدني، لم توجه أي اتهامات رسمية إلى معظم المحتجزين، وعادةً ما كانت أسر المحتجزين ومحاموهم يمنعون من زيارتهم. وتشير المعلومات الواردة إلى احتجاز ما لا يقل عن ١٠٠ امرأة في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر و١١ نيسان/أبريل.

١- منظمو المظاهرات

٤٥- كثيراً ما تعرض قادة الأحزاب المعارضة المشاركين في تنظيم المظاهرات للاعتقال أو الاحتجاز. ففي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتقل ١٤ من قادة قوى الإجماع الوطني، وهو ائتلاف من أحزاب معارضة، أثناء اجتماع عقد في مقر حزب البعث في أم درمان. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتُقل رئيس حزب المؤتمر السوداني، وهو أحد كبار قادة الحزب الشيوعي، إلى جانب قادة آخرين من الأحزاب المعارضة. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حُكم على رئيس حزب المؤتمر السوداني في شمال كردفان وعلى ثمانية من أعضاء الحزب بالسجن ستة أشهر بموجب مرسوم حالة الطوارئ. واعتُقلت نائبة رئيس حزب الأمة القومي في ٣٠ كانون الثاني/يناير لبضع ساعات، وأفادت التقارير بأنها استُجوِبت من قِبل مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني.

وأفادت التقارير بأن جهاز الأمن والمخابرات الوطني اعتقل اثنين من قادة تجمع المهنيين السودانيين في الخرطوم، أحدهما في ٤ كانون الثاني/يناير والآخر في ١١ كانون الثاني/يناير.

٢- المهنيون والصحفيون والطلاب

٤٦- أفادت التقارير باعتقال واحتجاز العشرات من المهنيين الطبيين خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى شباط/فبراير. واعتُقل حوالي ٢٠ استاذاً من أساتذة جامعة الخرطوم في العاصمة لبضع ساعات في ٦ كانون الثاني/يناير بدعوى مشاركتهم في اعتصام احتجاجي سلمي. واعتُقل ما لا يقل عن ١٥ مهندساً في ٢٣ كانون الثاني/يناير خلال اعتصام نُظم أمام نقابة المهندسين السودانيين في الخرطوم. وفي بيان صدر في ١٧ آذار/مارس، أفادت شبكة الصحفيين السودانيين باعتقال أكثر من ٩٠ صحفياً منذ بدء المظاهرات في كانون الأول/ديسمبر[١٣]. ويدَّعى أن أفراد شرطة مكافحة الشغب فرقوا الطلاب المتظاهرين واقتحموا أماكن عامة ومبان في جامعة الخرطوم في ٨ آذار/مارس، واعتقلوا عدداً غير معروف من الطلاب.

٣- التعذيب والمعاملة غير الإنسانية

٤٧- تلقى الخبير المستقل تقارير تفيد بمقتل ما لا يقل عن ستة أشخاص في مرافق الاحتجاز التابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر وشباط/فبراير. ويشمل هذا العدد حالتين في جنوب كردفان، وحالتين في الخرطوم، وحالة واحدة في القضارف، وحالة واحدة في كسلا. ووفقاً لتقارير موثوقة، فإن الشخص الذي قُتل في كسلا هو معلم يُدعى أحمد الخير، يزعم أنه توفي تحت التعذيب في مرفق احتجاز تابع لجهاز الأمن والمخابرات الوطني في بلدة خشم القربة في ٢ شباط/فبراير. وتفيد التقارير بأنه اعتُقل قبل بضعة أيام من وفاته بدعوى مشاركته في المظاهرات. وأصدر جهاز الأمن والمخابرات الوطني بياناً نفى فيه مسؤوليته عن وفاته. وشرع وكيل نيابة ولاية كسلا، الخاضع لإشراف مباشر من فريق التحقيق الذي أنشأه النائب العام للبلد، تحقيقاً في هذه الحالة وأعلن عن نتائج التحقيق في مؤتمر صحفي عقد في ٧ شباط/فبراير، وخلص إلى أن الوفاة نجمت عن تعرض الضحية للتعذيب الشديد. وطُلب إلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني أن يسلم ضباط الأمن المتورطين في هذا الحادث لمقاضاتهم، ولكنه لم يسلمهم.

٤- دارفور

٤٨- تلقى الخبير المستقل تقارير تفيد بأن جهاز الأمن والمخابرات الوطني اعتقل حوالي ٢٣ طالباً جامعياً دارفورياً في مدينة سنار، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ثم نقلهم إلى الخرطوم. وتفيد التقارير بأن الجهاز اتهمهم بأنهم جُنِّدوا في جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد ودُربوا على يد القوات الإسرائيلية بغرض نشر الفوضى في البلد. وبثت شبكة تلفزيون السودان مقاطع مصورة يظهر فيها هؤلاء الطلاب وهم يعترفون بتورطهم.

(١٣) يمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي:
www.facebook.com/857752900918065/posts/2612431242116880?sfns=mo.

٤٩- وأشارت التقارير أيضاً إلى أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني اعتقل أربعة محامين في نيالا، في ٩ كانون الثاني/يناير، بينما كانوا في طريقهم إلى مكتب حاكم ولاية جنوب دارفور لتقديم عريضة ضد الحكومة يدّعون فيه أن الحكومة تردّ على المظاهرات بعنف مفرط. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُقل حوالي ٤٠ محامياً وناشطاً سياسياً في نيالا في ١٢ كانون الثاني/يناير، بدعوى مشاركتهم في اعتصام طالب فيه المتظاهرون باستقالة الرئيس البشير.

٥- رد الحكومة

٥٠- أمر مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني، في ٢٩ كانون الثاني/يناير، بالإفراج عن جميع مَن اعتُقلوا في سياق المظاهرات المناهضة للحكومة حتى ذلك الحين. غير أن الخبير المستقل تلقى تقارير تفيد بالإفراج عن حوالي ١٠٠ محتجز حتى نهاية كانون الثاني/يناير، وباستمرار اعتقال عدد من قادة الأحزاب المعارضة والناشطين السياسيين وأفراد المجتمع المدني والأطباء وأساتذة الجامعات بعد ذلك التاريخ. وشهدت الأسابيع والشهور اللاحقة مزيداً من الاعتقالات.

٥١- واعتباراً من نهاية شباط/فبراير، أنشأت الحكومة محاكم طوارئ في الخرطوم لمحاكمة الأشخاص المشاركين في المظاهرات. وأشارت التقارير إلى أن مئات الأشخاص حوكموا أمام تلك المحاكم في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى نهاية آذار/مارس. وتراوحت الأحكام الصادرة بين الغرامة والسجن سبعة أيام، والسجن لفترة أقصاها خمس سنوات. وأعربت جماعات المجتمع المدني عن قلقها البالغ إزاء مدى اتسام هذه المحاكمات بالإنصاف ومراعاتها الأصول القانونية وإزاء عدم كفالة الحق في التمثيل القانوني للمدعى عليهم.

٥٢- وأشارت تقارير موثوقة إلى الإفراج عن العديد من قادة الأحزاب المعارضة في آذار/مارس، من بينهم زعيم حزب المؤتمر السوداني وأربعة من قادة المعارضة من الحزب الشيوعي ومن حزب البعث العربي الاشتراكي بعد أشهر من الاحتجاز التعسفي في سياق المظاهرات التي عمت البلد. وأفرج عن ٥٤ محتجزاً، من بينهم ٣٦ امرأة، بحلول منتصف آذار/مارس، وذلك وفقاً لبيان صدر عن المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام في ١٩ آذار/مارس[١٤].

٦- الفترة التي أعقبت الإطاحة بالرئيس البشير

٥٣- أكدت تقارير موثوقة أنه جرى، بعد الإطاحة بالرئيس البشير مباشرة، الإفراج عن مئات المتظاهرين والمعتقلين السياسيين من مرافق الاحتجاز الكائنة في جميع أنحاء البلد. بيد أن الإفراج عن عشرات الدرافوريين المعتقلين، ومن بينهم الطلاب الجامعيون الدارفوريون البالغ عددهم ٢٣ طالباً الذين اعتقلوا في سنار، تأخر لبضعة أسابيع.

٥٤- وشن كل من جهاز الأمن والمخابرات الوطني وقوات الدعم السريع حملة واسعة من الاعتقالات في إطار العملية الأمنية المشتركة التي نُفذت في ٣ حزيران/يونيه (انظر الفقرة ٤٠ أعلاه). وأفادت التقارير بأن قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال - جناح

(١٤) انظر www.acjps.org/sudan-niss-releases-fifty-four-detainees-as-seventeen-peaceful-protesters-join-hundreds-who-remain-in-detention/.

عقار، رحلوا ثلاثتهم إلى جنوب السودان في ١٠ حزيران/يونيه بعد اعتقالهم لفترة قصيرة، بمن فيهم نائب رئيس الفصيل، ياسر عرمان. وأعربت جماعات المجتمع المدني عن قلقها إزاء التقارير التي تقدّر عدد الأشخاص المفقودين من جراء العملية الأمنية المشتركة بالمئات.

٥٥- وأعلن نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي، الفريق أول دقلو، في ٢٤ حزيران/يونيه، عن الإفراج عن جميع المعتقلين المرتبطين بالحركات المسلحة، كبادرة حسن نية، وهي بادرة لاقت ردود فعل إيجابية من الجبهة الثورية السودانية، وهي من الجماعات المؤسسة لقوى الحرية والتغيير التي تنضوي تحتها أيضاً حركات مسلحة. ولم يُفرَج في أوائل تموز/يوليه إلا عن معتقلي جيش تحرير السودان - فصيل مني مناوي، وعددهم ٢٣٥ معتقلاً.

٥٦- وتفيد التقارير بأن الرئيس البشير وضِع قيد الإقامة الجبرية في الخرطوم، بعد الإطاحة به، ثم نقل إلى سجن كوبر في العاصمة في ١٧ نيسان/أبريل. وتفيد التقارير بأن حوالي ٢٣ من كبار قادة حزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقاً ما زالوا أيضاً رهن الاعتقال في سجن كوبر، بمن فيهم رئيس الحزب بالنيابة، أحمد هارون؛ ونائب رئيس الحزب، عثمان كبر؛ والنائب السابق لرئيس الجمهورية، علي عثمان طه؛ ونافع علي نافع. وتلقى الخبير المستقل أيضاً معلومات تفيد بأن فريقاً من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان زار سجن كوبر في منتصف حزيران/يونيه، والتقى بقادة حزب المؤتمر الوطني الـ ٢٣، ونشر تقريراً عن ظروف احتجازهم. وأُبلغ الخبير المستقل أيضاً باعتقال أعضاء آخرين في حزب المؤتمر الوطني في مرافق احتجاز أخرى في الخرطوم والولايات الأخرى.

دال- القيود المفروضة على حرية التعبير ومضايقة الصحفيين

٥٧- فُرضت سلسلة من التدابير التقييدية على وسائل الإعلام في السودان منذ بدء المظاهرات حتى الفترة التي أعقبت الإطاحة بالرئيس البشير. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اعتقلت أجهزة الأمن عشرات الصحفيين، بينما حُظر عدد من الصحف الوطنية وسُحبت بطاقات صحفيين سودانيين وتصاريح عمل صحفيين أجانب. وعمدت وزارة الاتصالات في كثير من الأحيان إلى إغلاق وسائط التواصل الاجتماعي، ولا سيما في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، كما أغلقت شبكة الإنترنت بالكامل في حزيران/يونيه.

٥٨- وأفاد عدد من الصحفيين الوطنيين والدوليين بأنهم تعرضوا للتخويف من قبل أفراد الأمن عندما كانوا يغطون المظاهرات في الخرطوم؛ ويُدَّعى أن بعضهم تعرض للضرب المبرح، بمن فيهم مراسل شبكة "CNN". وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أمرت السلطات مراسل شبكة التلفزيون العربي، التي تتخذ من لندن مقراً لها، بمغادرة السودان في غضون ٢٤ ساعة.

٥٩- وأفادت مصادر بأن جهاز الأمن والمخابرات الوطني اعتقل ما لا يقل عن ثمانية صحفيين، من بينهم صحفيتان، من صحيفة *التيار السودانية*، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، في الخرطوم، لاحتجاجهم على القيود المفروضة على وسائل الإعلام أمام مكتب الصحيفة. وتفيد التقارير بأن هواتفهم المحمولة خضعت للتفتيش، ثم أطلق سراحهم بعد ساعات قليلة.

٦٠- وتشير تقارير موثوقة إلى أن أفراداً من جهاز الأمن والمخابرات الوطني احتجزوا ٢٨ صحفياً لعدة ساعات في ١٤ كانون الثاني/يناير قبل اعتصام كان مقرراً تنظيمه احتجاجاً على الرقابة التي تخضع لها الصحف السودانية قبل نشرها.

٦١- وأفادت جماعات المجتمع المدني بأن الشرطة اعتقلت ثمانية صحفيين وإعلاميين من صحيفة *التيار* وصحيفة *الجريدة* وصحيفة *اليوم التالي* في ١٧ كانون الثاني/يناير بتهمة الإزعاج العام. وأطلق سراحهم بكفالة في اليوم نفسه. وتفيد التقارير بأن محكمة ردت هذه التُهم في نهاية شباط/فبراير.

٦٢- وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، سُحبت بطاقات الصحفيين السودانيين وتصاريح عمل المراسلين الأجانب العاملين في قناة الحدث وقناة الجزيرة وشبكة وكالة أنباء الأناضول ورُفض تجديدها لهم.

٦٣- وأصدرت شبكة الصحفيين السودانيين، في ٢٧ كانون الثاني/يناير، بياناً جاء فيه أن أفراد الأمن اعتقلوا رئيس تحرير صحيفة *الميدان*، وهي صحيفة منتسبة إلى الحزب الشيوعي، إلى جانب صحفيين آخرين يعملون في تلك الصحيفة، بما في ذلك في مدن كوستي ونيالا وبورتسودان[١٥].

٦٤- أصدر الرئيس البشير، في ٩ شباط/فبراير، أمراً يقضي بوقف استهداف جهاز الأمن للإعلاميين وبالإفراج عن المعتقلين منهم. وتفيد التقارير باستمرار استهداف الصحفيين واعتقالهم، رغم الإفراج عن العديد من الصحفيين في أعقاب صدور ذلك الأمر.

٦٥- وأفادت المصادر بأن مجموعة من الصحف الوطنية حُظرت عدة مرات منذ نهاية كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك صحيفة *الجريدة* وصحيفة *الميدان* وصحيفة *أخبار اليوم* وصحيفة *البعث* وصحيفة *التيار*. وقد رفع الحظر المفروض على معظم هذه الصحف في ١٧ آذار/مارس، ولكنه ظل سارياً على صحيفة *التيار*.

٦٦- واعتُقل رئيس تحرير صحيفة *التيار*، عثمان ميرغني، مساء يوم ٢٢ شباط/فبراير بعدما انتقد على قناة سكاي نيوز العربية حالة الطوارئ التي أعلنها الرئيس البشير في ذلك اليوم. وأصدرت مجموعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، في ٢٨ آذار/مارس، نداءً عاجلاً أعربوا فيه عن قلقهم إزاء استمرار اعتقاله. وردت الحكومة في اليوم التالي، مقدمة توضيحات بشأن حالته ومشيرةً إلى أنه تم الإفراج عنه[١٦].

٦٧- وأفادت جماعات المجتمع المدني بأن المجلس العسكري الانتقالي أغلق مكاتب قناة الجزيرة في الخرطوم، في ٣٠ أيار/مايو، وسحب ترخيصها بدون تقديم أي مبررات. ومنع صحفيو قناة الجزيرة أيضاً من العمل الصحفي في البلد بأثر فوري.

٦٨- وأغلق المجلس العسكري الانتقالي شبكة الإنترنت في البلد في جميع أنحاء البلد في ١٠ حزيران/يونيه، في أعقاب العملية الأمنية المشتركة التي نفذت لفض الاعتصام الحاشد في الخرطوم في ٣ حزيران/يونيه. وقال المتحدث الرسمي باسم المجلس العسكري الانتقالي، في مؤتمر صحفي عقد في الخرطوم في ١١ حزيران/يونيه، إن وسائل التواصل الاجتماعي تشكل تهديداً للأمن القومي في السودان. ولم يقدِم أي معلومات عن تاريخ إعادة خدمة الإنترنت. وأدى قطع خدمة

(١٥) يمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي:
www.facebook.com/857752900918065/posts/2531227210237284?sfns=mo.

(١٦) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TmSearch/Results.

الإنترنت إلى تقييد حرية التعبير والتجمع السلمي في السودان تقييداً صارماً، كما أدى إلى عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية. وأفادت جماعات المجتمع المدني بأن المحكمة العليا في الخرطوم أمرت شركة زين للاتصالات، في ٢٣ حزيران/يونيه، بإعادة خدمة الإنترنت بعد أن أصدرت حكماً يؤيد دعوى رفعها المحامي السوداني عبد العظيم حسن. وتشير تقارير موثوقة إلى أن خدمة الإنترنت أُعيدت بشكل كامل في ٩ تموز/يوليه.

٦٩- وقالت شبكة الصحفيين السودانيين في بيان صدر في ١٧ حزيران/يونيه، إن رئيس تحرير صحيفة *الصيحة*، وهي صحيفة سودانية، فُصل من وظيفته بعد انتقاده قوات الدعم السريع. وأشارت شبكة الصحفيين السودانيين إلى" عمليات فصل جماعي" في وسائل الإعلام الرسمية، ولا سيما شبكة تلفزيون السودان، حيث فُصل مدير الشبكة ومُنع منتجون تلفزيونيون من دخول غرف الأخبار. وأفادت الشبكة أيضاً بأن قوات الدعم السريع اعتقلت الصحفي عمار محمد آدم واستجوبته قبل تسليمه لإدارة الشؤون السياسية في جهاز الأمن والمخابرات الوطني[١٧]. وذكرت الشبكة أن مكتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني في ولاية النيل الأبيض استدعى مراسل صحيفة *التيار* في كوستي، راشد أوشي.

٧٠- وحذرت الشبكة، في ١٧ حزيران/يونيه، من أن عدداً من المؤسسات الصحفية يوشك على الانهيار بسبب عدم دفع الناشرين مرتبات الصحفيين. فقد توقفت طباعة *صُحف الرأي العام وألوان ومصادر*، منذ نهاية أيار/مايو، بينما لم يتلق موظفو تلك الصحف أي معلومات عن وظائفهم.

٧١- وأفادت المصادر أيضاً بأن قوات أمنية تقودها قوات الدعم السريع اقتحمت مبنى تجمع المهنيين السودانيين في الخرطوم، مساء يوم ٢٩ حزيران/يونيه، لمنع عقد مؤتمر صحفي تمهيداً للمسيرات التي كان مقرراً أن تنظمها قوى الحرية والتغيير في ٣٠ حزيران/يونيه.

هاء- حقوق المرأة

٧٢- على خلفية حرمان طويل الأمد من الحقوق إلى جانب الأزمة الاقتصادية، انضمت نساء سودانيات كثيرات إلى المظاهرات وطالبن بتحسينات في مجال حقوق الإنسان وبتغييرٍ في الحكومة.

٧٣- وأفادت المصادر بأن قوات الأمن اعتقلت تسع نساء، في ٧ آذار/مارس، أثناء مشاركتهن في موكب المرأة السودانية الذي نظمه تجمع المهنيين السودانيين وحلفاؤه من المعارضة من قوى الحرية والتغيير. وأحيلت هؤلاء النساء إلى محكمة الطوارئ في الخرطوم، وحكم عليهن، في ٩ آذار/مارس، بالسجن شهراً واحداً وبعشرين جلدة. وألغت محكمة الاستئناف في الخرطوم، في ١٢ آذار/مارس، الحكم الصادر عن محكمة الطوارئ.

٧٤- وأفادت مصادر موثوقة بأن قوات الأمن اعتقلت نائبة رئيس حزب الأمة القومي، مريم المهدي، وشقيقتها، رباح المهدي، في ٧ آذار/مارس، لمشاركتهما في المظاهرات المطالبة باستقالة الرئيس البشير. ومثلت الزعيمتان السياسيتان أمام محكمة الطوارئ في الخرطوم، حيث حكم عليهما بالسجن والغرامة. ويعتقد أن الحكم الذي صدر في حق نائبة رئيس الحزب كان أول حكم

(١٧) يمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي:
www.facebook.com/243633812656082/posts/891285534557570?sfns=mo.

من نوعه ضد شخصية سياسية بارزة منذ فرض حالة الطوارئ في نهاية شباط/فبراير. ونقلت مريم المهدي بعد ذلك إلى سجن النساء في أم درمان، حيث سجنت لمدة أسبوع، ثم أفرج عنها.

٧٥- وتشير تقارير موثوقة إلى أن أمراً رئاسياً صدر في ٨ آذار/مارس وقضى بإطلاق سراح جميع النساء المعتقلات في سجن النساء في أم درمان. ووفقاً للجماعات المعنية بحقوق الإنسان، أفرج عن ٣٧ امرأة اعتقلتهن قوات الأمن بدون أن تصدر محاكم الطوارئ أي أحكام عليهن.

٧٦- وتلقى الخبير المستقل ادعاءات تفيد بوقوع العشرات من حالات الاغتصاب والاغتصاب الجماعي وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والرجال أثناء العمليات الأمنية المشتركة التي قادتها قوات الدعم السريع في الخرطوم في ٣ حزيران/يونيه والأيام التالية. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أصدر اتحاد نسائي في الخرطوم بياناً يدعي فيه أن ٠٠٠ ٥ بائعة تعرضن للعنف الجنسي وانتهاكات أخرى على يد أفراد قوات الدعم السريع وقوات الأمن والقوات المسلحة، مشيراً إلى أن خمس نساء ممن اختفين بعد أحداث العنف التي وقعت في ٣ حزيران/يونيه ما زلن في عداد المفقودين. وأفادت الجماعات المعنية بحقوق الإنسان بتعرض نساء للاغتصاب داخل مستوصف تابع لجامعة الخرطوم لجأن إليه للاحتماء من ضباط الأمن. ويُعتقد أنه لم يبلغ عن عدد من حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي لأن من المرجح ألا يلتمس العديد من الضحايا العلاج الطبي خوفاً من الانتقام وانعدام الأمن العام في المدينة أو بسبب محدودية الخيارات الطبية وخيارات المساعدة الأخرى المتاحة.

واو- حقوق الإنسان في دارفور

٧٧- خلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت هشاشة الحالة الأمنية وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النازحين، في دارفور. ووفقاً للمعلومات التي تلقاها الخبير المستقل، كانت الاشتباكات الفعلية بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة قليلة نسبياً وتركزت في المناطق الجبلية النائية.

٧٨- وتتطلب حماية السكان المستضعفين في دارفور حماية فعلية اهتماماً عاجلاً، ولا سيما في ضوء انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، المقرر بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وبسبب الشواغل الأمنية، يحتاج جزء كبير من سكان دارفور إلى الحماية، بينما يحتاج ما لا يقل عن مليوني مدني إلى المساعدة الإنسانية نظراً إلى أن أكثر من ٢٥ في المائة منهم يقيمون في مخيمات ومواقع تجميع النازحين البالغ عددها ٦٠ مخيماً وموقعاً. ولا يزال المدنيون في جميع أنحاء دارفور يتعرضون للقتل، والاعتداء، والاختطاف، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين. واستمرت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان أيضاً في المناطق التي لا تنفذ فيها فعلياً عمليات عسكرية، بما في ذلك المناطق التي انسحبت منها العملية المختلطة في تموز/يوليه ٢٠١٨. ومما زاد الحالة الأمنية وحماية حقوق الإنسان هشاشة، ضعف الآليات المحلية لمساءلة مرتكبي التجاوزات وتفشي حالة الإفلات من العقاب.

٧٩- ومنذ نيسان/أبريل، كان للتطورات السياسية والمظاهرات التي شهدتها العاصمة وجميع أرجاء البلد بعض التداعيات في دارفور، حيث تظاهر آلاف المحتجين في المدن الكبرى، وأفادت التقارير بارتفاع عدد الانتهاكات الموثقة. وقوبل العديد من المظاهرات التي نظمت في دارفور في النصف الأول من عام ٢٠١٩ بالقمع العنيف من جانب قوات الأمن التابعة للدولة، بما في

ذلك من جانب أفراد قوات الدعم السريع. ووفقاً للمعلومات التي تلقاها الخبير المستقل، قتل ما لا يقل عن ٤٧ مدنياً وأصيب ١٨٦ مدنياً آخر بجروح في مختلف مناطق دارفور في الفترة ما بين ١١ نيسان/أبريل و١٢ حزيران/يونيه. وفي عدد من المناسبات، عمدت الأجهزة الأمنية في الولاية إلى قمع المنشقين ومبادرات التضامن مع المظاهرات في الخرطوم من خلال تنفيذ عمليات اعتقال واحتجاز تعسفيين في دارفور. ففي الفترة ما بين ١١ نيسان/أبريل و١٢ حزيران/يونيه، اعتُقل واحتجز في دارفور ما لا يقل عن ١٦٣ مدنياً في سياق المظاهرات في دارفور، حسب التقارير الواردة.

٨٠- وفي جو مفعم بالعنف وعدم اليقين، يعد احترام أولويات حماية المدنيين وحقوق الإنسان في ولاية العملية المختلطة أمراً بالغ الأهمية، بما في ذلك من خلال رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها باستمرار في جميع أنحاء دارفور. ويؤيد الخبير المستقل تعزيز الوجود المدني للبعثة لكفالة إحداث أثر إيجابي في حماية المدنيين. وفي الوقت ذاته، يواصل قسم حقوق الإنسان في العملية المختلطة تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال مهام الاتصال التي يؤديها في الولاية. وتجدر الإشارة إلى روح العمل والتعاون الإيجابي التي أبدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال العام الماضي فيما يتعلق بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان.

خامساً- آليات المساءلة الوطنية

٨١- رداً على الانتهاكات المبلغ عنها في كانون الأول/ديسمبر خلال المظاهرات التي عمت السودان، أنشأ الرئيس البشير، في ١ كانون الثاني/يناير، لجنة وطنية لتقصي الحقائق برئاسة وزير العدل. وكلفت اللجنة بمهمة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء المظاهرات التي اندلعت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وعلى حد علم الخبير المستقل، لم تعلن هذه اللجنة عما توصلت إليه من نتائج. وأعربت منظمات حقوق الإنسان عن قلقها إزاء مدى تحلي اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق بالاستقلالية والنزاهة، ودعت مجلس حقوق الإنسان، في كانون الثاني/يناير، إلى إنشاء آلية مساءلة دولية. وأنشأ مكتب النائب العام، في كانون الثاني/يناير، لجنة تحقيق أخرى أطلعت الخبير المستقل، في ٢٩ كانون الثاني/يناير، على جزء مما توصلت إليه من نتائج.

٨٢- وأنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً لجنة لتقصي الحقائق، وفقاً لما جاء في بيان مؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير، وكلفتها بمهمة تلقي ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والتحقق منها. وعلى حد علم الخبير المستقل، لم تنشر هذه اللجنة أيضاً ما توصلت إليه من نتائج، على الأقل حتى نهاية حزيران/يونيه.

٨٣- وأعلن المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، في ١٤ أيار/مايو، عن إنشاء لجنة تحقيق مشتركة في ادعاءات الاعتداء على المتظاهرين في ١٣ أيار/مايو، ولكن لم تقدم أي معلومات أخرى عن هذه الجهود.

٨٤- وفي أعقاب الأحداث التي شهدتها الخرطوم في ٣ حزيران/يونيه، أعلن المجلس العسكري الانتقالي عن إنشاء لجنة تحقيق وطنية أخرى. غير أن التقارير تفيد بأن المجلس العسكري

الانتقالي أقال النائب العام في ٢٠ حزيران/يونيه. ولم تكن هذه اللجنة قد كشفت للجمهور عما توصلت إليه من نتائج بشأن أحداث ٣ حزيران/يونيه. وأعربت الجماعات المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء مدى استقلالية لجنة التحقيق الوطنية هذه ونزاهتها، ودعت إلى إيفاد بعثة دولية لتقصي الحقائق. وأبلغت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان، في ٢٤ حزيران/يونيه، بأنها طلبت، في ٦ حزيران/يونيه، التعجيل بنشر فريق رصد للنظر في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ ٣ حزيران/يونيه، ولكنها لم تتلق أي رد من الحكومة.

٨٥- وفي ١٦ حزيران/يونيه، مثل الرئيس السابق، عمر البشير، أمام مكتب النائب العام في الخرطوم بتهمتي الفساد وغسل الأموال. وأخطر الرئيس السابق للبلد بأن أمامه مهلة أسبوع لموافاة النائب العام بأي اعتراضات على التهمتين الموجهتين إليه. وعلاوة على ذلك، يُدعى أن مجموعة من المحامين السودانيين رفعت دعوى قضائية على الرئيس السابق بتهمة التخطيط للانقلاب العسكري الذي أوصله إلى سدة الحكم في عام ١٩٨٩. ولم ترد أية معلومات بشأن التحقيقات التي شُرع فيها ضد قادة حزب المؤتمر الوطني السابقين فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في حق المتظاهرين السلميين خلال العام الماضي.

سادساً- المساعدة التقنية وبناء القدرات

٨٦- طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٤٢٩(٢٠١٨)، إلى حكومة السودان أن تبادر إلى إجراء مناقشات مع مفوضية حقوق الإنسان بشأن إنشاء مكتب قطري يتمتع بولاية كاملة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. واعتُبر إنشاء المكتب القطري من بين إحدى النقاط المرجعية لخروج العملية المختلطة من دارفور، الذي اقترحه الأمين العام على مجلس الأمن. ورهَن مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٢/٣٩، إنهاء ولاية الخبير المستقل بفتح مكتب قطري لمفوضية حقوق الإنسان في السودان وإعلان مفوضية حقوق الإنسان وحكومة السودان بدء المكتب القطري عمله (انظر الفقرتين ١ و٢ أعلاه). وأبلغت المفوضية الخبير المستقل بأنها قدمت اقتراحاً بإنشاء مكتب قطري يتمتع بولاية كاملة في السودان، في أعقاب زيارة تقنية إلى السودان. غير أنه لم يتم إجراء أي مفاوضات لاحقة مع الحكومة بسبب التطورات في الميدان، الأمر الذي لم يسمح بإيفاد فريق تفاوضي تابع للمفوضية إلى البلد.

٨٧- وواصلت العملية المختلطة تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية والهيئات الحكومية والقوات المسلحة. وأنشأت العملية المختلطة مهام اتصال ولائية في أربع ولايات من ولايات دارفور (شرق دارفور وغرب دارفور وشمال دارفور وجنوب دارفور). ونُقل ثمانية وخمسون موظفاً من موظفي العملية المختلطة، من بينهم مستشارو شرطة، إلى موقع تشترك فيه تسع وكالات تابعة للأمم المتحدة بهدف تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون (الشرطة والعدالة والإصلاحيات)، ومنع نشوب النزاع مجدداً، وتوفير حلول دائمة للنازحين والمجتمعات المضيفة.

٨٨- وفي المناطق التي تنفذ فيها مهام الاتصال الولائية، تظل حقوق الإنسان أداة حاسمة في عملية تحسين سبل العيش وتعزيز الاستقرار والتنمية من خلال المزج بين النهج القائمة على

الحقوق، والتثقيف في مجال بناء القدرات، وبرامج البنية التحتية. ومنذ كانون الثاني/يناير، نقل الموظفون المعنيون بحقوق الإنسان إلى موقع تشترك فيه وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لكي يعملوا على دعم الشركاء الوطنيين، بما في ذلك الكيانات الحكومية وكيانات العدالة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، في المناطق المشمولة بعمليات مهام الاتصال الولائية.

٨٩- ويتيح بدء تنفيذ مهام الاتصال الولائية فرصة عظيمة للاضطلاع بأنشطة التعاون التقني وتعزيز القدرات. ومن خلال هذا البرنامج، تلقى ١٢٠ ضابطاً من ضباط شرطة حكومة السودان تدريباً في مجال الامتثال للمعايير الدولية للاعتقال، واستخدام القوة، والاحتجاز، ومعاملة الأشخاص المحتجزين. وتلقى ١٢٠ ضابطاً من ضباط القوات المسلحة السودانية تدريباً في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن مسألة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وأتاح هذا البرنامج أيضاً تدريب ٢٤٠ قاضياً من قضاة المحاكم الريفية في دارفور على تنفيذ ولايتهم تنفيذاً فعالاً، مما أدى إلى ارتفاع عدد المنازعات التي بتت فيها المحاكم الريفية. وقدم الدعم إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تدريب العاملين فيهما على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان.

٩٠- وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، تم توقيع اتفاق تعاون إطاري بين العملية المختلطة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويحدد هذا الاتفاق مجالات الدعم والتعاون الرئيسية، التي تشمل الرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، والتثقيف لحقوق الإنسان، وبناء القدرات المؤسسية، وتقديم تقارير الاستعراض الدوري الشامل ومتابعة التوصيات الصادرة عنه، وتدابير سيادة القانون، وعمليات العدالة الانتقالية. ومنحت العملية المختلطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ١٢ مركبة دعماً لجهود اللجنة الرامية إلى اتباع نهج لا مركزي في عملها، وتذليلاً لصعوبات التنقل، وتعزيزاً لخطط اللجنة الرامية إلى تفعيل مكاتبها الفرعية في دارفور وفي جميع أنحاء البلد.

٩١- وأقامت العملية المختلطة شراكة لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان مع القوات المسلحة السودانية، ووفرت سلسلة من الدورات التدريبية المحددة الهدف لفائدة كبار ضباط القوات المسلحة. وتعاونت العملية المختلطة أيضاً مع نقابة المحامين في دارفور ومع عدد من منظمات المجتمع المدني من خلال بناء القدرات في محاولة لتعزيز نظام الحماية الوطني وتمكين الجهات الوطنية المعنية من تولي زمام الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان.

٩٢- وأقامت العملية المختلطة أيضاً شراكة لتعميم مراعاة حقوق الإنسان مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي شراكة تهدف إلى دعم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور. ويعكف قسم حقوق الإنسان في العملية المختلطة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حالياً على إعداد دورة تدريبية فنية مشتركة.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٩٣- يحيط الخبير المستقل علماً بما يواجه السودان وسلطات البلد والجهات المعنية الأخرى من تحديات في ضمان الحفاظ على نقل السلطة سلمياً إلى سلطة انتقالية بقيادة مدنية. ويشجع الخبير المستقل المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، فضلاً عن الجهات السياسية المعنية الأخرى والحركات المعارضة المسلحة في السودان، على التعاون البناء مع جهود الوساطة ومع المقترح المشترك المقدم من الوسيط الإثيوبي والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، وعلى استئناف المحادثات لكفالة الإسراع بنقل السلطة إلى سلطة انتقالية بقيادة مدنية.

٩٤- ويثني الخبير المستقل على تعاون السلطات السودانية الإيجابي مع مفوضية حقوق الإنسان في سبيل إنشاء مكتب قطري يتمتع بولاية كاملة، ويشير أيضاً إلى توقف هذا التعاون في أعقاب الإطاحة بالرئيس البشير.

٩٥- ويؤكد الخبير المستقل أن التطورات التي يشهدها السودان بأسره لها تداعيات هامة على صعيد الأمن وحقوق الإنسان في دارفور. ويشجع الخبير المستقل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على توسيع نطاق الاستراتيجية السياسية المتصلة بخروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بحيث تشمل التحديات السياسية والمظالم المعرب عنها في دارفور، وتحويلها إلى استراتيجية قطرية. وينبغي أن تركز هذه الاستراتيجية القطرية أيضاً على التحديات الرئيسية في مجال الحماية والجهود المبذولة لدعم عملية انتقالية بقيادة مدنية تكفل تعزيز سيادة القانون في دارفور. وما دامت العملية المختلطة منشورة، ينبغي الحفاظ على ولاية قوية بشأن رصد حقوق الإنسان ومواصلة تقييم المخاطر في إطار سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

٩٦- ويحيط الخبير المستقل علماً باللجان الوطنية لتقصي الحقائق، التي أنشأتها حكومة الرئيس البشير في كانون الثاني/يناير، والتي أنشأها المجلس العسكري الانتقالي في حزيران/يونيه للبت في انتهاكات حقوق الإنسان التي أبلغ عنها في سياق تعامل قوات الأمن مع المظاهرات، كما يحيط علماً بالتحقيق الذي أجراه مكتب النائب العام. غير أنه يعرب عن قلقه إزاء مدى استقلالية تلك اللجان ونزاهتها، آخذاً في اعتباره أن تلك اللجان لم تُكشف للجمهور حتى وقت إعداد هذا التقرير في تموز/يوليه عما توصلت إليه من نتائج.

٩٧- ويكرر الخبير المستقل، استناداً إلى تقديره وتقييمه للحالة، جميع التوصيات التي سبق تقديمها ولم تنفذ بعد. وعلى وجه الخصوص، يقدم الخبير المستقل التوصيات التالية.

١- السلطات السودانية

٩٨- يدعو الخبير المستقل السلطات في السودان إلى القيام بما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير ملموسة لإصلاح الأجهزة الأمنية وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع إيلاء الأولوية لسحب صلاحيات إنفاذ القانون من جهاز الأمن والمخابرات

الوطني، وإجراء عملية فرز لقيادات الكيانات الأمنية الحكومية بما يكفل استبعاد أي أفراد متورطين في انتهاكات حقوق الإنسان منها؛

(ب) نشر النتائج التي تتوصل إليها لجان التحقيق الوطنية في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق تعامل قوات الأمن مع المظاهرات منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتعاون تعاوناً تاماً مع أي آليات مساءلة دولية ينشئها الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة؛

(ج) النظر في استئناف مناقشاتها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن إنشاء مكتب قطري يتمتع بولاية كاملة في السودان، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لكي يبدأ ذلك المكتب عمله؛

(د) اتباع نهج شامل في وضع استراتيجية للحد من الفقر وفي تنفيذها تنفيذاً فعالاً، على نحو ما أوصى به الخبير المستقل من قبل (A/HRC/39/71، الفقرة ٧٦(هـ))، وذلك لمعالجة الأسباب الجذرية لأزمتي الاقتصاد والحوكمة في البلد؛

(هـ) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لنقل السلطة سلمياً إلى سلطة انتقالية بقيادة مدنية؛

(و) وضع واعتماد قانون ينشئ آليات عدالة انتقالية، والشروع في عملية المصالحة الوطنية، وكفالة العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

٢- الحركات المعارضة المسلحة

٩٩- **يدعو الخبير المستقل حركات المعارضة المسلحة إلى القيام بما يلي:**

(أ) المشاركة في التفاوض والحوار مع السلطات الانتقالية من أجل تحقيق السلام والاستقرار لما فيه مصلحة شعب السودان؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان مشاركتها في حوار وطني من أجل إجراء عملية انتقال سلمي وديمقراطي في السودان.

٣- المجتمع الدولي

١٠٠- **يدعو الخبير المستقل المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:**

(أ) مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي إلى حكومة السودان بما يكفل نقل السلطة نقلاً سلمياً ومستداماً إلى سلطة انتقالية بقيادة مدنية وبناء مؤسسات ديمقراطية من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد؛

(ب) النظر في تقديم الدعم المالي والتقني إلى آلية مساءلة دولية يُنشئها الاتحاد الأفريقي أو تنشئها الأمم المتحدة لإجراء تحقيقات نزيهة وشاملة في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في حق المتظاهرين السلميين منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛

(ج) النظر في تقديم الدعم التقني والمالي من أجل إنشاء وتنفيذ آليات وطنية للعدالة الانتقالية، وفقاً لسياسة العدالة الانتقالية التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠١٩؛

(د) النظر في تقديم الدعم التقني والمالي من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية إنمائية وطنية تعالج الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية في السودان؛

(هـ) مواصلة دعوة جميع الجهات المعنية في السودان إلى دعم إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في السودان من أجل مساعدة السودان في الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان، وتقديم الدعم التقني والمالي اللازم لهذا الغرض.